

238544 - حكم الالتفات إلى الأسباب

السؤال

يقال : إن الالتفات إلى الأسباب قبح في التوحيد وترك الأسباب بالكلية والانخلال منها قبح في التشريع ، فمثلا هل يكفر من ينزعج إذا قال له الطبيب : ستموت بسبب السرطان بعد شهر ؟ وهل الأخذ بالأسباب واجب شرعا ؟

الإجابة المفصلة

أولاً :

القول بأن : الالتفات إلى الأسباب قبح في التوحيد ، وترك الأسباب بالكلية والانخلال منها قبح في التشريع . هذا المعنى نص عليه عدد من أهل العلم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :

”ومما ينبغي أن يعلم : ما قاله طائفة من العلماء. قالوا: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد . ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل ، والإعراض عن الأسباب بالكلية قبح في الشرع . وإنما التوكّل والرجاء معنی يتّألف من موجب التوحيد والعقل والشرع ” < انتهى من ”مجموع الفتاوى“ (8 / 169).

ومعنى أن ”الالتفات إلى الأسباب قبح في التوحيد“ : أن الاعتماد على الأسباب ، والاعتقاد بأنها مؤثرة بدون تقدير الله تعالى ومشيئته : يقبح في التوحيد ؛ لأنه ليس هناك شيء يستقل بالتأثير بدون مشيئة الله تعالى ، قال الله تعالى في السحرة : (وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) البقرة/102.

ومعنى أن ”الإعراض عن الأسباب بالكلية قبح في الشرع“ : أن من ترك الأخذ بالأسباب بالكلية ، وظن أن هذا هو كمال التوكّل والاعتماد على الله : فهذا قبح في التشريع ، لأن الله تعالى شرع لنا الأخذ بالأسباب ، وأمرنا بذلك في مواضع كثيرة ، بل دخول الجنة لن يكون إلا بأسبابه ، وهي الإيمان والعمل الصالح ، فمن ترك الأخذ بالأسباب : فلازم ذلك أنه لن يتلزم الشريعة وأحكامها . والمؤمن يحقق التوحيد ، فيعلم أن الأمر كله لله ، ويمثل الشرع ، فإذا خذ بالأسباب حيث أمر الشرع بذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :

”وأهل السنة لا ينكرون وجود ما خلقه الله من الأسباب ولا يجعلونها مستقلة بالآثار ، بل يعلمون أنه ما من سبب مخلوق إلا وحكمه متوقف على سبب آخر ، وله موانع تمنع حكمه ، كما أن الشمس سبب في الشعاع ، وذلك موقوف على حصول الجسم القابل به ، وله مانع كالسحاب والسقف .

والله خالق الأسباب كلها ، ودافع الموانع ”انتهى من ” درء تعارض العقل والنقل ” (9 / 29).

وانظر لمزيد الفائدة حول التعلق بالأسباب وضوابط الأخذ بها الفتوى رقم : (118262) ، (213652) .

وبناء على هذا ؛ فالمريض مرضًا خطيرًا إذا أخبره الطبيب بقرب أجله فانزعج ، فإن التفات الطبيب والمريض لسبب الموت هذا له حالتان :

الحالة الأولى : أن يكونا موقنين بأن الموت والحياة ، والمرض والشفاء ، والمنع والعطاء : كل ذلك بيد الله جل جلاله وحده ، وأن هذا المرض - أو غيره - سبب ، قد يؤدي إلى مسببه ، كما يحصل عادة أو كثيرا ، وقد يتختلف عن تأثيره ، فلا يموت صاحبه ، كما يتوقع الناس ، وذلك يحدث - أيضًا - كثيرا ؛ فالأجل - في حقيقته - لا يعلمه إلا الله تعالى .

ومع هذا اليقين بتقدير الله جل جلاله ، فإذا نظر الطبيب والمريض إلى أن الحس والمشاهدة والتجربة ، قد بيّنت أن سنة الله في هذا المرض أنه من الأمراض الخطيرة التي تسبب الموت كثيرا ، إذا انظروا إلى ذلك ، فاعتبروا غلبة الظن هذه مع عدم الجزم ، ومع الاعتقاد أنه تحت مشيئة الله تعالى فهذا الالتفات لا يقدح في توحيدنا ، ولا يضرهما إن شاء الله .

الحالة الثانية : أن يغفلوا عن مشيئة الله تعالى ؛ ويعتقدوا أن المرض مستقل بالتأثير ، ولم ينظروا إلى تقدير الله ومشيئته ؛ فهذا هو الالتفات إلى السبب القادر في التوحيد .

ثانية : أما وجوب الأخذ بالأسباب ؛ فمن حيث الجملة : نعم ؛ هو واجب ، ولا يجوز الإعراض عن الأسباب كلها ، وقد تواترت نصوص الكتاب والسنة بالأمر بفعل الأسباب المشروعة ، فمن يعرض عنها على وجه العموم يكون مخالفًا للشرع .

أما من حيث الكلام عن السبب المعين ، وهل يجب الأخذ به في الحالة المعينة ، أو لا يجب ؛ فهذا يختلف بحسب قوّة تأثير السبب أو ضعفه ، وبحسب ما يرجى تحقيقه من المصلحة ، أو عدمها .

فمثلاً : الأكل والشرب جعلهما الله سبباً لحفظ النفس من الهلاك الذي يسببه الجوع والعطش ، فالأخذ بهذا السبب واجب ، حتى المضطر إلى أكل الميّة يجب عليه الأكل منها ، فإن امتنع حتى مات جوعاً ، فإنه يموت عاصياً .

ومثال آخر : تناول المريض للدواء : فالأدوية ليست دائمًا قوية في التأثير ، وإن كان لها قوّة في التأثير ، فهي أحياناً لا تجلب مصلحة ضرورية ، بل قد تدفع بعض الألم فقط ونحو هذا ، ففي هذه الحالة لا يكون هذا السبب واجباً على المسلم ، بل قد يكون مباحاً أو مستحبًا .

وقد يكون السبب قوي التأثير ، مرجو النفع ، لكن يكون الصبر لصاحبته خيراً له من الأخذ به .
ومن الأدلة المشهورة على هذا :

عن عطاء بن أبي رياح ، قال : قَالَ لِي ابْنُ عَيَّاْسٍ : « أَلَا أَرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قُلْتُ : بَلَى . قَالَ : هَذِهِ الْمَرْأَةُ السُّودَادُ ، أَتَتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنِّي أَصْرَعُ ، وَإِنِّي أَتَكَشِّفُ ، فَأَذْعُ اللَّهَ لِي . قَالَ : (إِنْ شِئْتِ صَبَرْتِ وَلَكِ الْجَنَّةُ ، وَإِنْ شِئْتِ دَعَوْتَ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيْكَ) ، فَقَالَتْ : أَصْبِرُ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أَتَكَشِّفُ ، فَأَذْعُ اللَّهَ لِي أَنْ لَا أَتَكَشِّفَ ، فَدَعَاهَا ” رواه البخاري (5652) ، ومسلم (2576) .

فهذه المرأة اختارت الصبر على المرض ، ووعدها الرسول صلى الله عليه وسلم الجنّة على ذلك .

وقد يجب التداوي في بعض الحالات : إذا كان يلزم من عدم تناوله هلاك النفس ، أو تلف عضو من الأعضاء .

مثل ما علم في عصرنا أن مريض الزائدة إذا تركها حتى انفجرت ، كانت سبباً في هلاكه ، وإذا أزالتها ، كان هذا التداوي سبباً في نجاته ،

فهنا يجب عليه التداوي .

قال شیخ الإسلام ابن تیمیة رحمه الله تعالى :

”فإن الناس قد تنازعوا في التداوي هل هو مباح أو مستحب أو واجب ؟ .

والتحقيق: أن منه ما هو محرم ، ومنه ما هو مكروه ، ومنه ما هو مباح ؛ ومنه ما هو مستحب ، وقد يكون منه ما هو واجب ، وهو: ما يعلم أنه يحصل به بقاء النفس لا بغيره ، كما يجب أكل الميّة عند الضرورة ، فإنه واجب عند الأئمة الأربعـة وجـمهورـ العـلـماء ، وقد قال مـسـرـوـقـ: من اضطـرـ إلى أـكـلـ المـيـةـ فـلـمـ يـأـكـلـ حـتـىـ مـاتـ دـخـلـ النـارـ، فـقـدـ يـحـصـلـ أحـيـاـنـاـ لـلـإـنـسـانـ إـذـ اـسـتـحـرـ المـرـضـ مـاـ إـنـ لـمـ يـتـعـالـجـ مـعـهـ مـاتـ، وـالـعـلـاجـ الـمـعـتـادـ تـحـصـلـ مـعـهـ الـحـيـاـةـ كـالـتـغـذـيـةـ لـلـضـعـيفـ، وـكـاـسـتـخـرـاجـ الدـمـ أـحـيـاـنـاـ ”انتهى من ”مجموع الفتاوى ” (18 / 12).

وقال الشیخ محمد بن عثیمین رحمه الله :

”التداوي على أقسام:

فإذا غالب على الظن نفع الدواء ، مع احتمال الهاـلاـكـ بـتـرـكـهـ : فالـتـداـويـ وـاجـبـ.

وـإـنـ غـلـبـ عـلـىـ الـظـنـ نـفـعـ الدـوـاءـ، وـلـكـ نـيـسـ هـنـاكـ اـحـتـمـالـ لـلـهـلاـكـ بـتـرـكـ الدـوـاءـ، فـالـتـداـويـ أـفـضـلـ.

وـإـنـ تـسـاوـيـ الـأـمـرـانـ فـتـرـكـ التـداـويـ أـفـضـلـ ” .

انتهى من ”مجموع فتاوى الشیخ ابن عثیمین ” (17/13) .

. وـانـظـرـ لـلـتـفـصـيـلـ فـيـ حـكـمـ التـداـويـ الـفـتـوـيـ رقمـ: (81973)، وـرـقـمـ: (2438)، وـرـقـمـ: (147231).

وـالـلهـ أـعـلـمـ .